

المقدمة

إشكالية الحدود وسوسيولوجيا العودة

ساري حنفي (*)

يشتمل هذا الكتاب على أبحاث تناولت حالات إنسانية مختلفة بين الفلسطينيين، تراوح بين ساكني قرى قُسمت بالحدود مثل "الخط الأخضر" (خط هدنة عام 1949) وسكان من أصل فلسطيني قُطعت جذورهم في فلسطين ويريدون الآن أن يُؤسسوا حياتهم وحياة أطفالهم خارج فلسطين وحتى خارج العالم العربي. وتتعامل هذه الدراسات مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على العودة، والجهود الحقيقية والافتراضية للعودة إلى فلسطين بمجموعتين مختلفتين جداً (مجموعة الشباب ومجموعة الخبراء المهنيين).

والموضوع الرئيسي الجامع لهذه المساهمات هو دور الحدود الجغرافية (Borders) والحواجز (Boundaries) - تلك التي يحاول الناس عبورها وتلك التي خلقتها الصيرورات السياسية حول السكان (مثل الخط الأخضر والجدار الإسرائيلي). ينتقل البعض ويهاجر، بينما يطور آخرون استراتيجيات البقاء للتعامل مع جديد "خطوط ظل"¹ سياسية تعرقل حركتهم. وتعتبر حرية الحركة وعرقلتها جزءاً من المعرفة السوسيولوجية التي يشكل استشفافها ضرورة لفهم اختيارات اللاجئين بخصوص هجرة العودة. ونحن نستخدم كلمة "هجرة" هنا لنؤكد أن الحركة باتجاه فلسطين هي حالة هجرة لا حالة عودة إلى الوطن الأصلي.

وتشكل أبحاث هذا الكتاب مساهمات لفهم المعضلات التي واجهت الشرائح المختلفة من السكان الفلسطينيين في الفترة التي سبقت بناء الحائط الإسرائيلي، بداية من العام 2005؛ الحائط الذي قطع أكثر أوصالهم وقسم المناطق الفلسطينية ومنع بعض أنماط الحركة التي ظهرت منذ اتفاقية أوسلو في العام 1993 ("إعلان المبادئ"). وفي سياق الحراك السرمدي للحالة الفلسطينية، يجب تذكّر هذه اللحظة التاريخية خلال قراءة هذا الكتاب.

1- اللاجئون الفلسطينيون: الحركة والعودة

تناول كثير من الأدبيات عودة اللاجئين إلى بلد الأصل على أنها عملية "طبيعية" وبالتالي "خالية من المشاكل"، وأنها تشكل أساساً لوحدة من الأساطير الرئيسية المضللة التي تحيط بعملية العودة الوطن في مختلات العديد من اللاجئين والسياسيين، لا في الحالة الفلسطينية فحسب وإنما أيضاً في حالات أخرى في العالم. خلافاً لذلك، يتعامل هذه الكتاب مع هذه القضية بوضعها في السياق الأوسع لحركة الفلسطينيين عبر الحدود أو حولها. ولفهم الهجرة الإرادية والهجرة القسرية وهجرة العودة، تخلص المساهمات فيه إلى أنّ الشبكات والعلاقات تشكل رأسماً اجتماعياً ذا أهمية مماثلة لمشاعر الحنين إلى المكان.

والكتاب إذ يستقي ويستوحي مقاربات مختلفة بشأن موضوع الحدود وخطوط الفصل والحواجز والشبكات الاجتماعية، يعرض تحليلاً ذا نتائج متعددة الوجوه لبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهجرة العودة الفلسطينية المحتملة. وتعتبر الحواجز والحدود ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية والرمزية، مشكلة جغرافية إدراكية (وهي بذلك لا تتطابق حكماً مع الحدود الجغرافية) التي تؤثر على الروابط العابرة للحدود القومية بين المجتمعات الفلسطينية المختلفة وتشكل هويتها. وفي الوقت نفسه، فإن عدم نفاذ بعض هذه الحدود قد بنى وأعاد اختراع

(*) أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع إضافات.

¹ تصف رواية أميتاف غوش البنغال كما قُسمت بين الهند وباكستان في العام 1947 بالحدود المسحوبة بشكل اعتباطي، وهي حدود يدعوها "خطوط ظل" لأنهم لا يقابلون أي اختلاف اجتماعي. انظر: Amitav Ghosh, *The Shadow Lines* (London: Penguin Books, 1988).

حدود جديدة من الاختلاف والتمييز بين هذه المجتمعات. أولاً، خلق اقتلاع ونفي اللاجئين من مكان الأصل حدوداً جديدةً بينهم وبين أولئك الذين بقوا. ثانياً، سرع مأسسة الحدود الجغرافية السياسية وتعديلها بعد النكبة في العام 1948 والنكسة في العام 1967 ظهور مثل هذه الحدود. وأخيراً، إن عبور الحدود التي تفصل اللاجئين عن بلد الأصل قد أنتج علاقات قوة ونزاعات عززت الحدود بين المجموعات وأثرت فيهم. وهكذا تبقى حدود، ويجري اختراع بعضها وتذكر بعضها الآخر: هذا عبء الحدود في هذا الجزء القلق من العالم.

يتضمن هذا الكتاب مساهمات باحثين تناولوا بشكل مباشر أو غير مباشر حركة السكان الفلسطينيين منذ النزوح الجماعي الأول في العام 1948 والهويات المختلفة التي انبثقت وتطوّرت. كانت هناك عدة موجات لجوء سببها التوسع الكولونيالي الإسرائيلي، وهجرات الفلسطينيين، أفراداً وعائلات، سعياً لظروف اقتصادية أفضل في العالم العربي وأماكن أخرى، وحركات الأفراد عبر الحدود للاستفادة من الاختلافات بين جانبي الحدود. ومع هذا كله، هناك لدى البعض اشتياق إلى العودة إلى نقطة البدء.

بينما استطاع بعض الفلسطينيين أن يعودوا إلى الأراضي الفلسطينية تحت رعاية السلطة الوطنية الفلسطينية أو قبل ذلك، وجدّ آخرون حركاتهم معاقبة بسبب التبدلات، بل والتغيرات، في الخريطة الداخلية لفلسطين. وفي الوقت نفسه يتوق آخرون إلى الهجرة إلى خارج العالم العربي جملةً. وفي هذه الحالات كلها، تكون القرابة أحد مفاتيح الصلات الاجتماعية الرئيسية بين الفلسطينيين. لهذا السبب، يقوم العديد من المساهمات في هذا الكتاب باستكشاف وتفحص الشبكات الاجتماعية، وبشكل خاص العائلية بين الفلسطينيين، في الخارج وضمن الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، كأحد العوامل التي تُسهّل هجرة العودة المحتملة. فمن جهة، هناك حدود وحواجز، ومن جهة أخرى هناك روابط قرابة. ولهذه الروابط بُعد اقتصادي في أغلب الأحيان، لأن الفعل الاقتصادي متموضع ضمن الشبكات القريبة. ويرجع هذا التموضع (Embeddedness) إلى حقيقة أن الصفقات الاقتصادية المتنوّعة مربوطة بشكل وثيق بالبنى الاجتماعية والنسق السياسي التي تؤثر في نتائجهم². وهكذا لا يمكن فهم النشاط الاقتصادي الفلسطيني من دون تمحيص في وضع الجاليات الفلسطينية الاجتماعي والقانوني. بكلمة أخرى، يعكس المكان الذي يختاره المهاجر الفلسطيني وكيفية الهجرة إليه صلات اجتماعية بقدر ما يعكس منطقاً اقتصادياً.

2- حق العودة

إن دراسة الحدود والحواجز والروابط الاجتماعية والهويات/الانتماءات هي عنصر من عناصر علم اجتماع العودة، ويتناول جزء من النقاش عودة اللاجئين الفلسطينيين. لقد هيمن على هذا النقاش الخطاب القانوني (Legalistic Discourse)، وذلك بالتركيز على موضوع حق العودة. وعلى الرغم من الوصول إلى هذا الحق تجسيداً لمبدأ العدل والإنصاف، فإن هذا الخطاب يهمل معالجة العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرار اللاجئ الفلسطيني، وخصوصاً أن تجربة النفي امتدت حتى الآن ستين عاماً، حيث الجيلان الثالث والرابع لا يزالان في الدول المضيفة. وتبقى العديد من القضايا التي لا يجري الحديث عنها ولا حتى التفكير فيها غير مستكشفة في هذا الخطاب. لقد أظهرت أبحاثي الميدانية أن لدى اللاجئين الفلسطينيين شعوراً بالحنين إلى أرض فلسطين أقوى كثيراً من الحنين إلى شعب فلسطين. ففي المقابلات، أصر بعض اللاجئين على التحدث عن الملكية، الأرض، البحر الأبيض المتوسط، المسجد الأقصى، أو كنيسة دير برعم، وتقدوا التفكير في كيف سيعيشون ومع من. ولست أقترح هنا استحالة التعايش

² Karl Polanyi, *The Great Transformation* (Boston, MA: Beacon, 1957).

بين العائدين المحتملين من الفلسطينيين وجيرانهم اليهود، لكن ضرورة التفكير في العودة ليست فقط في تعبيراتها الجغرافية لكن أيضاً في تعبيراتها المجتمعية.

هناك أربع مجموعات مستقلة من القانون الدولي تؤسس لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم: القانون الإنساني؛ قانون حقوق الإنسان؛ قانون الجنسية كما هو مطبق بالتعاقب الدولي؛ وقانون اللاجئين. علاوة على هذه القوانين، التي تنطبق على اللاجئين كافة، خصت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القضية الفلسطينية بالقرار 194، الفقرة 11 التي تحدثت عن إطار حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومنها إمكانية العودة: "اللاجئون الراغبون في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ينبغي أن يسمح لهم بذلك في أقرب موعد ممكن، ويجب التعويض عن ممتلكات أولئك الذين يختارون ألا يعودوا وعن الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات، ووفقاً لمبادئ القانون الدولي أو مبادئ العدل، يجب أن تقوم به الحكومات أو السلطات المسؤولة"³.

ولفهم أهمية قضية اللاجئين بالنسبة إلى الفلسطينيين، علينا أيضاً أن نفهم أن النزعة الوطنية الفلسطينية كما هي اليوم قد ولدت مع طرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من دياره في العام 1948، وأن واحدة من السمات الأساسية للهوية الفلسطينية هي "اللجوء". هذا الفهم يلزمنا بمناقشة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أنها الأساس في أي حل للنزاع العربي-الإسرائيلي. وهناك خمسة أسباب لذلك.

أولاً، ما دام الإسرائيليون لا يأخذون بعين الاعتبار ما حصل للفلسطينيين عام 1948، حيث طرد السكان الأصليون من 87 بالمئة من أرض فلسطين التاريخية، فإنهم سيستمررون في المساومة على 22 بالمئة الباقية من الأرض (الضفة الغربية وقطاع غزة). وليس هنالك من حل لمسألة الأرض من دون ربطها بقضية اللاجئين، وقد يكون هذا هو سبب فشل اتفاقيات أوسلو.

ثانياً، ليس حل قضية اللاجئين مجرد مسألة استيعاب تقنية ولا مسألة تلاوة القانون الدولي كقراءة القرآن. إنه بالأحرى تحليل للنزاع الفلسطيني إلى عناصره الأولية بالذات، وذلك لفهم كيف أدت أسبابه إلى نوع ما من الممارسة الكولونيالية، وللإقرار بالحاجة إلى المناقشة، ليس من أجل الفهم فقط، وإنما للاعتراف بالمسؤولية التاريخية وقبولها. هذه هي الشروط المسبقة الفعلية لأي مصالحة حقيقية وعفو متبادل، كما اقترحها إدوارد سعيد.

ثالثاً، بصرف النظر عما إذا اتخذ الحل النهائي للنزاع حلاً من دولتين أو من دولة ثنائية القومية أو ربما من دولتين ذاتي حدود مرنة (Extraterritorial States)⁴، فإنه لا يمكن النظر إلى قضية اللاجئين بوصفها قضية ثانوية. وقد كشفت الانتفاضة الحالية أهمية اللاجئين، وبينت إنهم الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون الأكثر تضرراً بسبب ما آل إليه مأزق عملية أوسلو للسلام.

رابعاً، علاوة على القيمة الأخلاقية والرمزية لتحقيق حق العودة، فإن الحق مفيد في خلق إطار يمنح اللاجئين الخيار بين البقاء في البلد المضيف، والعودة إلى ديارهم أو المجيء إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية (أو دول ثالثة). وحق العودة ضروري لأولئك الذين أكرهوا على العيش

³ "194 (III): Palestine - Progress Report of the United Nations Mediator,"

<<http://domino.un.org/unispal.nsf/0/c758572b78d1cd0085256bcf0077e51a?OpenDocument>>.

⁴ لمزيد من التفاصيل، انظر: Sari Hanafi, "Palestinian Refugees: Citizenship and the Nation-State," in: Françoise de Bel-Air, dir., *Migration et politique au Moyen-Orient* (Beyrouth; Amman: L'Institut français du proche-orient (IFPO), 2006), pp. 145-162.

ستين عاماً غرباء، محرومين من الحقوق الأساسية في مخيمات بئسة في دول لم يحتضنهم بعضها دائماً بالترحاب.

أخيراً، إن حق العودة هو المفتاح الرئيسي لحق الاختيار، الذي سوف يفتح أمام اللاجئين العديد من الإمكانيات. وتعتمد حركة اللاجئين على العديد من العوامل المتعلقة بالفضاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والهوية، وحق العودة لا يعني أن جماهير اللاجئين أكملها ستعود. فتجربة اللاجئين في العالم تظهر، في معظم الحالات، أن الذين يختارون العودة هم أقل عدداً من الذين يختارون حلولاً أخرى.

إن الرهاب الإسرائيلي من العودة والمنطق الديمغرافي غير مبرر. وحنة أرندت تذكرنا في دراستها عن الدكتاتورية⁵، "بقرار رجال الدولة حل مسألة المحرومين من حق المواطنة من خلال إهمالها". وقد أكدت ضرورة دراسة الاقتلاع واللجوء عبر فهم منطق الدول القومية الكاره لمن تصنفه بأنه غير مواطن، وقد تتبعت المنطق السياسي والرمزي الذي أسفر عن تجريم اللاجئين. ولعل اعتبار حق العودة أنه سيؤدي إلى اضطراب النظام الإقليمي، وخاصة في إسرائيل، هو واحد من الأوهام الذي يؤكد استمرار مصداقية ما طرحته أرينت.

3- منهجية لدراسة سوسولوجيا العودة

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون من المساهمات الأولى في علم اجتماع العودة الفلسطينية. لقد انتشر العديد من الأساطير لا في الفكر الشعبي فقط، وإنما أيضاً ضمن الحقل العلمي حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعودته. وهو بذلك يطمح إلى تفكيك بعض هذه الأساطير، معتمداً على منهجية تتسم بثلاث ميزات رئيسية:

أولاً، لم تعتمد هذه المنهجية على مقارنة كلية (Nation-centered) لموضوع الهجرة، ولا مقارنة فردية تماماً. وكما بينت إليزابيث لونغنس⁶، فمنذ الثمانينيات، اتسمت دراسة الهجرة القسرية/الطوعية/العائدة بالتركيز على المنافع/الأضرار الفردية للمهاجر في علاقتها مع العائلة، ومع الشبكات التضامنية، ومع استراتيجيتها المهنية، أكثر من التركيز على "هجرة العقول" (على سبيل المثال) من وجهة نظر الدول. ولعل ضعف سيطرة الدولة على السوق، وخصوصاً سوق العمالة، سبب أساسي ولكنه نتيجة لها في الوقت نفسه، حيث إن السوق ليست العامل الوحيد. لقد اعتمد أغلب دراسات هذا الكتاب على المقارنة الفردية، بينما زوجت دراسات ساري حنفي وماري توتري بين المقارنة الفردية والمقارنة الكلية.

أما الميزة الثانية لهذه المنهجية، فتتمثل في الربط بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية، حيث إن خطوط الفصل التي رسمها الباحثون ليست دائماً مبررة. وتقتصر الدراسات الجديدة في الهجرة العابرة للحدود القومية (Transnationalism) والشبكات والدراسات الثقافية والتمازج الثقافي (Hybridity) ترابطاً تحليلياً بين تجربة الهجرة وتجربة المنفى، وهجرة العودة (انظر مساهمات محمد كامل درعي وساري حنفي). وكما تشير ليزا مالكي⁷، فإن التنقل والاستقرار كلاهما مُنتجات تاريخية ومشاريع هي دائماً غير منتهية.

⁵ Hannah Arendt, *The Origins of Totalitarianism*, Meridian books, MG15, 2nd enl. ed. (New York, Meridian Books, [1958]), p. 280.

⁶ Elisabeth Longuenesse, "Ouverture des marchés et mobilités professionnelles des cadres," dans: Hana Jaber et Françoise Metral, dirs., *Mondes en mouvement: Migrants et migrations au Moyen-Orient au tournant du XXI^{ème} siècle* (Beyrouth: Institut Français du Proche-Orient, 2005), p. 180.

⁷ Liisa H. Malkki, "Refugees and Exile: From "Refugee Studies" to the National Order of Things," *Annual Review of Anthropology*, vol. 24 (1995), p. 514.

إن الميزة الثالثة لهذه المنهجية تتمثل في انتقاد فكرة الوطن وشكل الدولة القومية (انظر على سبيل المثال البحث الذي كتبه سيدريك باريزو والفصل الأخير لساري حنفي في هذا الكتاب). وعلى أي تفكير في حق العودة وسوسولوجيا العودة أن يخاطب المعنى وصلاحيّة النظريات الكلاسيكية للسيادة والديمقراطية والدولة والمواطنة. فقد اتسمت العديد من دراسات اللجوء بطابعها الوظيفية، كما نذكرنا ليزا مالكي، حيث صممت لحل أزمات اللاجئين. و عززت الرؤية الوظيفية لموضوع الهوية، التي يمكن فقط أن تكون كاملة عندما تتجذر في وطن محدد إقليمياً (Territorial Homeland) ، فرضية سيادة الدولة بالشكل الذي نعرفه، وكأنه جزء من المنطق الطبيعي أو الضروري للأشياء⁸.

4- هذا الكتاب

ماعداء الفصل الأول، هذا الكتاب هو ترجمة لكتاب (*Crossing borders, shifting boundaries: Palestinian Dilemmas*) الصادر عن American University in Cairo Press لهذا العام. وي طرح ساري حنفي في الفصل الأول محاولة لفهم سوسولوجي لعودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال أبحاث ميدانية أجراها على مدى عقد من الزمن، بما في ذلك مسح قام به مركز "شمل". ويبحث في بعض العوامل التي ستؤثر على قرار اللاجئين في حركته المستقبلية، وخاصة فيما يتعلق بالعودة والرأسمال الاجتماعي. بينما تحلل شيرين الأعرج (الفصل الثاني) بدراسة حالة الروابط الاجتماعية لأهالي قرية الولجة بين القرية والمهجر. وقد حافظ أهالي الولجة، رغم التبعثر، على أشكال مختلفة من العلاقات، بما في ذلك العلاقات الذرائعية والمصلحية في أثناء انتخابات جمعية الولجة.

وتقدم ماري توتري (الفصل الثالث) وسيدريك باريزو (الفصل الرابع) دراستين مركبتين على أبحاث ميدانية داخل الخط الأخضر حول تغيير الحدود والحوجز، ومعه الواقع والهوية، من خلال دراسة حالة قرية برطعة المشطورة، والروابط القرابية لبدو النقب بين غزة والضفة الغربية والأردن. لقد بينا أن حركة التواصل عبر الحدود سعت للتكيف مع هذه الحدود بدل تحديها، وأظهرنا كيف تخلق الحدود علاقات القوة وتمهد الطريق لنشوء النزاعات.

ويقوم محمد كامل درعي (الفصل الخامس) بدراسة مسارات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ بداية التسعينيات؛ هؤلاء الفلسطينيون الذين يحاولون إيجاد مكان أكثر أمناً من لبنان، فيتوجهون نحو أوروبا، ويستخدمون القرابة مصدراً من مصادر تسهيل الهجرة.

وتدرس تمارا تيممي (الفصل السادس) تعاطي الشباب الفلسطيني- الأميركي العائد مع إشكالية الهوية، وتظهر لنا ببراعة كيف تعامل هؤلاء الشباب مع ولاءاتهم المتعددة. وهي تقدم حالة مثيرة من مفاوضات الهوية بينهم وبين أعضاء عوائلهم حول العيش في الضفة الغربية.

وأخيراً يُقيم ساري حنفي حجم "العودة" إلى الأراضي الفلسطينية منذ اتفاقيات أوسلو، ومساهمة الشتات في بناء الكيان الفلسطيني من دون عودته الفيزيائية وعن طريق المعرفة والخبرة. وقد ركز على تجربتين: الأولى هي برنامج نقل المعرفة عبر المغتربين يُدعى "توكتن" (Tokten) بهدف استقدام علماء وتكنولوجيين فلسطينيين إلى وطنهم الأم. والثانية تجربة أسستها السلطة الوطنية الفلسطينية على شكل شبكة إنترنتية لربط العلماء والخبراء المغتربين الفلسطينيين مع الداخل، والاستفادة من كفاءات العلماء للتنمية في فلسطين، وهي تسمى "باليستا" (Palesta).

وإننا نأمل بأن يبسر هذا الكتاب للقارئ فهم معضلات الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم، أو تحمّلوا القرى المنقسمة، أو هاجروا إلى مختلف بلدان العالم بحثاً عن مكان للاستقرار وتربية العائلة. ولعل في صعوبات عبور بعض الحدود، والتغيرات في الحواجز نفسها، ما يعكس النزاعات السياسية الواسعة النطاق، ومكان هذه الحدود في خيال الناس. إنهم في بحث سرمدى

عن ملجأ وعن إعادة بناء حياتهم، وإبقاء أهمية القرابة والعلاقات الشخصية المباشرة الأخرى، حيث يغلب كل ذلك على التصنيفات المجردة الفضفاضة لسياسات الهوية (Identity Politics). هذه العمليات كلها ستكون موضع تمحيص وتحر في هذه الكتاب.

5- النظام العالمي لعودة اللاجئين : بعض الدروس في مقارنة تجارب العودة

تأسس النظام العالمي للاجئين في العام 1951 تحت اسم "المعاهدة الدولية للوضع القانوني للاجئين"، وأدخلت عليه تحسينات في بروتوكول عام 1967 ليتعامل مع كافة اللاجئين في العالم. وقد وقّعت حتى الآن 145 دولة على مختلف معاهدات الأمم المتحدة للاجئين التي تتناول توفير الحماية (بأشكالها المختلفة: الدائمة، المؤقتة، والوقائية) والمساعدة للأفراد الذين هُجروا من بلادهم والذين ينطبق عليهم تعريف اللاجئ. وتعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذراع التنفيذية للأمم المتحدة في هذا الخصوص؛ إذ إنها تقدم المساعدة إلى ما يقارب 20 مليون لاجئ في مختلف أنحاء العالم.⁹

ولا يتألف النظام العالمي للاجئين من قوانين دولية فقط، بل إنه يشتمل أيضاً على دراسات بشأن اللجوء تتمثل في تقارير أكاديمية وشبه أكاديمية تصدر بالتعاون بين سياسات الباحثين والمنظمات الدولية التي تمول أغلب هذه الأبحاث.

وتكمن أهمية النظام العالمي للاجئين في إنشائه مفهوماً محورياً (براديجم) جديداً ضد تراث الحربين العالميتين الأولى والثانية. وكانت حكومات سوفياتية وتركية قد قامت في فترات تاريخية معينة بطرد لاجئين وتجريدهم من أوراقهم الثبوتية. كما قامت عدة دول أوروبية بوضع قوانين تجرد بعض مواطنيها من الجنسية بسبب أصولهم. وقامت فرنسا في العام 1915 بوضع قوانين تمنع إعطاء الجنسية لأشخاص من أصول دول معادية، وتبعتها بلجيكا في العام 1922 ثم إيطاليا ذات النظام الفاشي في العام 1926 وكذلك النمسا في العام 1933، وهكذا حتى قوانين نورينغ 1935 التي قسمت المواطنين الألمان إلى مواطنين "كاملين" ومواطنين بلا حقوق سياسية.

يجب أن نفهم حركة اللاجئين باعتبارها جزءاً من سياق واسع من الهجرة الدولية والعولمة. هناك 170 مليون مهاجر يسكنون خارج بلد الولادة. ويمكن توقع تصاعد اتجاه الهجرة ما دام هناك انخفاض في سكان الدولة الصناعية. وفيما يتعلق بالهجرة القسرية، فإن ما يظهر عبر التاريخ هو أن الجزء الأغلب من اللاجئين يبقى في منفاه¹⁰. لقد فضل المجتمع الدولي خلال الحرب الباردة خيار الاندماج في مجتمعات المنفى لأن العودة كانت غير متناسبة مع سياساتها الخارجية. وقد استخدم اللاجئون كأدوات في الحرب بين الأقطاب، كما هو حال اللاجئين الأفغان الذين استخدمتهم أمريكا في الحرب ضد السوفييات. وأصبح خيار التوطين حالياً أصعب بسبب ظهور المشاعر المعادية للمهاجرين، خاصة من أوروبا وأستراليا، وأصبح موضوع الهجرة مربوطاً باعتبار أمنية وطنية. وقد أظهرت الدراسات أن هذا الدعم ضعيف؛ إذ عادت الأغلبية الكبيرة من اللاجئين من دون أيّ مساعدة تذكر من المنظمات الدولية¹¹. من هنا يلعب الدعم

⁹ Arthur C. Helton, *The Price of Indifference: Refugees and Humanitarian Action in the New Century* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002).

¹⁰ John R. Rogge, "Repatriation of Refugees: A Not So Simple "Optimum" Solution," in: Tim Allen and Hubert Morsink, eds., *When Refugees Go Home: African Experiences* (London: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 1994), p. 21.

¹¹ أظهرت الدراسات أن هذا الدعم ضعيف. لقد عادت الأغلبية الكبيرة من اللاجئين بلا أيّ مساعدة تذكر من المنظمات الدولية. وقد

توجهت الجهود في الماضي القريب إلى تسهيل عودة اللاجئين الأفغان، حيث حصلت كل عائلة في 2001 على حوالي 50 دولاراً

للعودة إلى الوطن. انظر: Arthur C. Helton, *The Price of Indifference: Refugees and Humanitarian Action in the New Century* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002), p. 182.

العائلي (أحد أشكال رأس المال الاجتماعي) دوراً مهماً في دعم العائدين، خصوصاً في بداية عودتهم. وتُظهر تجربة اللاجئين الأفارقة قدرتهم على أخذ الأمور بأيديهم وتنظيم عودتهم إلى الوطن.

فيما يتعلق بهجرة العودة، سأتناول هنا خمس نقاط استقتها من النظام العالمي ومن التجارب المختلفة لعودة اللاجئين، حيث سنناقش الأبعاد السياسية والاجتماعية والمؤسسية.

6- البعد السوسولوجي

تقدم بيانات اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة معلومات مهمة عن حركة اللاجئين؛ فقد لاحظنا أن عدد اللاجئين العائدين إلى دول الأصل (عندما تكون العودة محتملة) أقل كثيراً من العدد الذي يختار الاندماج في الدولة المضيفة أو الهجرة إلى دولة ثالثة. وطبقاً لإحصاءات اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة للعام 2002، مارس 21 في المئة فقط من اللاجئين حق العودة (2.252.804 عائدين). وكانت تلك السنة استثنائية، حيث شكل الأفغان أكثر من 80 في المئة من العائدين: فقد عاد 47 في المئة من مجموع 3.828.852 لاجئاً أفغانياً مسجلاً بشكل رئيسي من باكستان وإيران وطاجيكستان. ولكن كثيراً ما تخفي إحصاءات العودة مشاكل جمة، منها مثلاً، أن الإحصاءات مستندة على حركة المعابر الحدودية. كما أن الدراسات الأنثروبولوجية بينت أن اللاجئين يصبحون في أغلب الأحيان نازحين (مهاجرين داخل بلدهم)، كما في حالة عائدي منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث وجد بعضهم أن الأوضاع صعبة جداً.

ويعود صغر حجم العودة نسبياً إلى عدة أسباب تتعلق، بصورة رئيسية، بتركيب سوق العمالة العالمية؛ كما هو الوضع في الحالة البوسنية. فحتى قبل جفاف حبر اتفاقية سلام دايتون (Dayton) في العام 1995، كان هناك مناقشة حادة جارية حول العودة عندما أصبح واضحاً أن تلك العودة الطوعية الواسعة النطاق لن تحدث بسرعة¹². وبعد مرور ثمانية أعوام ونصف العام على توقيع هذه الاتفاقية، عاد ما يقارب المليون لاجئ ونازح إلى بيوتهم التي كانوا يملكونها قبل الحرب وإلى مدنهم في البوسنة والهرسك. وكان مجموع النازحين في أثناء الحرب 2.2 مليون شخص. وابتداءً من أيار/مايو 2004¹³، تتضمن هذه العودة بشكل ملحوظ حوالي 411.970 نازحاً، وهي ما تسمى عودة الأقلية (عودة إلى مكان تسيطر عليه مجموعة عرقية أخرى [صرب]) وتشكل 18.7 في المئة من العدد الكلي للاجئين، بالإضافة إلى ما يسمى عودة الأغلبية، أي عودة 543.000 شخص إلى البلدات، حيث يقطن المسلمون في البوسنة والهرسك بأغلبية عددية ظاهرة. وتبين بعض الأبحاث أن على أهمية عودة بعض اللاجئين، فإنه لا يمكن وصفها بأنها تحقق الأمان والكرامة. إضافة إلى ذلك، بقي عدد كبير من الأشخاص نازحين ضمن المنطقة وفي حاجة إلى حل دائم. وهؤلاء يشكلون حوالي 125.000 لاجئ من البوسنة والهرسك كانوا في صربيا المجاورة والجبل الأسود وكرواتيا، وحوالي 45.000 لاجئ خارج المنطقة،

وقد قامت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتسهيل عودة 370.000 لاجئ كمبودي بين آذار/مارس 1992 ونيسان/أبريل 1993 بتكلفة زادت عن 128 مليون دولار. وفي موزامبيق أرجع حوالي 1.7 مليون لاجئ (من ستة بلدان مجاورة) إلى بلدهم بين العامين 1992 و1996 بتكلفة قدرها حوالي 150 مليون دولار. في حالة ناميبيا، أعيد أكثر من 40.000 لاجئ إلى وطنهم بتكلفة بلغت 36 مليون دولار. انظر: المصدر نفسه.

¹² Nations-Unies Haut Commissariat pour les réfugiés [UNHCR], *Les Réfugiés dans le monde: Cinquante ans d'action humanitaire* (Paris: Edition Autrement, 2000), p. 168.

¹³ United Nations High Commissioner for Refugee [UNHCR], *Global Report 2004* (Genva: UNHCR, 2004).

بالإضافة إلى حوالي 350.000 مهجر داخلياً أو نازح ضمن البوسنة والهرسك¹⁴. وهكذا يشكل 18.7 في المئة من العدد الكلي من لاجئي البوسنة والهرسك ونازحيها أعداداً صغيرة من العائدين إلى المدن والقرى ذات الأغلبية الصربية، بينما العودة إلى المجموعة العرقية نفسها مهمة كثيراً.

ويظهر من النقاش الأخير داخل اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة السؤال عما إذا كان خيار العودة هو الأكثر شعبية والأفضل للاجئين المعنيين. بينما كان خيار العودة إلى الوطن ضعيفاً في أثناء المجابهة الأيديولوجية للحرب الباردة، فقد ظهر بحماسة في التسعينيات من القرن الماضي، حيث أعلنت اللجنة العليا لشؤون اللاجئين أن التسعينيات هو عقد العودة إلى الوطن. ولكن علينا ألا نرسم خيالاً رومانسياً حول العودة في الحالات كافة، حيث إن طبيعة اللاجئين في العالم تغيرت في الأحوال كلها. وتظهر الدراسات مقاومة العديد من اللاجئين للعودة (كالمسلمين البورميين)، بينما فضل آخرون تاريخياً أن يكونوا عديمي الجنسية على العودة إلى وطنهم (كاليهود الرومانيين والبولنديين في فرنسا أو ألمانيا في نهاية الحرب)، كما يمكن ذكر ضحايا الاضطهاد السياسي الذين تعني عودتهم إلى وطنهم في هذه الأيام استحالة البقاء¹⁵.

إن حالة اللجوء الطويلة تنشئ روابط جدية في الدول المضيفة؛ فالريفيون أصبحوا حضريين، وتمكنت نساء في الكثير من البلدان المضيفة أكثر من أخواتهن اللواتي بقين في بعض البلدان الجنوبية. ولعل الدرس بالنسبة إلى الحالة الفلسطينية هو وجوب الفصل جزئياً بين موضوع حق العودة وسوسيولوجيا العودة. ورغم أهمية رغبة اللاجئ وتمكين من خلال حق العودة¹⁶، فإن هناك عوامل دفع من المجتمع المستقبل وتحضيرات اقتصادية واجتماعية تعتبر من الأهمية بمكان. فقد تحدث فيرنر، كما ذكر إيليا زريق¹⁷، عن التصورات المثالية وحين كل لاجئ إلى العودة الإرادية إلى بلده الأم، واعتبر أن التشتت يشوه معاني المجتمع المحلي (Community)، ومعها ذكريات الوطن¹⁸. ومن جهة أخرى، لا يطابق الفلسطيني ابن الشتات بالضرورة بين الفضاء الجغرافي والهوية، فهو يعتبر هويته فلسطينية (إضافة إلى هويات أخرى)، حتى وإن كان يعيش إرادياً خارج وطنه. ويقول إيمانويل مامونج: "إن ذاكرة الوطن ووعي الإنسان لها يظلان يعملان في اللامكان (a-topia)، وفي الوقت نفسه فإن أولئك الذين يعودون إلى وطنهم الأم يطورون تصورات جديدة عن الهوية والوطنية ويحافظون على علاقات وولاء يربطهم ببلد الهجرة".

وعلى الرغم من أن جزءاً من مبادئ اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة يدعو إلى عدم إجبار اللاجئ على العودة إلى الوطن، فإن دراسات تبين أن هذه العودة هي في أغلبها غير طوعية، كما هي حالة الموزمبيقيين في جنوب أفريقيا والإريتريين في السودان¹⁹. وحتى عندما حاولت بعض الدول الغربية تشجيع العراقيين والأفغان على العودة إلى ديارهم من خلال تقديم معونات مالية، فإن عدداً قليلاً جداً أبدوا رغبتهم في العودة. وبينما يتضح أن اللاجئين

¹⁴ United Nations High Commissioner for Refugee [UNHCR], *Global Report 2003* (Genva: UNHCR, 2003).

¹⁵ Giorgio Agamben, "We Refugees," translated by Michael Rocke (1997), <<http://www.egs.edu/faculty/agamben/agamben-we-refugees.html>>, p. 2.

¹⁶ Sayigh Rosemary, "Sources of Palestinian Nationalism: A Study of a Palestinian Camp in Lebanon," *Journal of Palestinian Studies*, vol. 6, no. 4 (1977).

¹⁷ Elia Zureik, "The Trek Back Home: Palestinians Returning Home and their Problem of Adaptation," in: Are Hovdenak [et al.], *Constructing Order: Palestinian Adaptation to Refugee Life* (Jerusalem: Fafo and Institute for Applied Social Science, 1997), p. 80.

¹⁸ Daniel Warner, "Voluntary Repatriation and the Meaning of Return to Home: A Critique of Liberal Mathematics," *Journal of Refugee Studies*, vol. 7 nos. 2-3 (1994), p. 160.

¹⁹ Barbara Harrell-Bond, "Repatriation: Under What Conditions is It the Most Desirable Solution for Refugees?," *African Studies Review*, vol. 32, no. 1 (1989).

شاركوا بفعالية في تخطيط عناصر عملية العودة، فإن هناك أيضاً بعض البحوث التي تظهر أن مفهوم العودة الطوعية قد طُبّق أيضاً بشكل واسع وبشكل فضايف. ففي العديد من الحالات كان غياب البدائل المناسبة للاجئين هو الدافع للعودة²⁰.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى تنوع أشكال عودة اللاجئين، بما فيها العودة المؤقتة، كما هو وضع العديد من اللاجئين الأفارقة، حيث يمكن التحدث عن "عودة دورية". ففي أجزاء عديدة من أفريقيا يبقى اللاجئون على مقربة من الحدود التي عبروها انتظاراً للعودة السريعة. وفي العديد من الحالات يبقى اللاجئون في المنطقة العرقية نفسها أو في مناطق اعتادوا تقليدياً الهجرة إليها موسمياً²¹. وربما يفضل بعض اللاجئين هذا الشكل من العودة، حيث قد يهاجرون إلى الأراضي ذات الأغلبية الفلسطينية خوفاً من الأغلبية اليهودية، أو إلى مناطق تكون قريبة من الأردن أو مصر. ولا يمكن أن يعطى اللاجئ فترة وجيزة لاتخاذ قرار نهائي لاختيار منطقة توطين دائم، كما اقترحت مبادرة جنيف في 2004. كل ذلك سوف يفشل إذا لم تخلق عملية السلام نظاماً ذا فضاء مرناً.

7- البعد السياسي

يدور في بعض الأوساط الأكاديمية نقاش حول العلاقة بين حل الصراع وعودة اللاجئين. وفي اعتقادي أن إمكانية أو عملية عودة اللاجئين في العديد من الحالات تُعتبر موضوعاً مركزياً في حل النزاع، حتى لو كان النزاع عرقياً، كما هي الحال في ناميبيا وكمبوديا والصحراء الغربية والبوسنة ورواندا (في هذه الأخيرة ساهم عدم عودة اللاجئين إلى الإبادة الجماعية). ويختلف معي بعض الباحثين الذين يرون أن عودة اللاجئين في حالة النزاع العرقي قد تؤدي إلى تفعيل النزاع، كما هي الحال لدى أليزار باركان²²، الذي استند إلى الحالة البوسنية واستخلص بعض الدروس دفاعاً عن عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين. أنا لا أوافق على هذه الحجة لسببين: أولاً لأن ضعف عودة اللاجئين في البوسنة لم يكن لتجنب تفعيل النزاع بل لأن اللاجئين البوسنيين لم يجدوا مستقبلاً في المدن المدمرة، وفضلوا البقاء في البلدان الأوروبية. ولو قررت أوروبا وضع خطة مارشال حقيقية لهذه البلاد في ما بعد النزاع، لكانت العودة أكثر أهمية. ثانياً، إن النزاع في فلسطين ذو طبيعة كولونيالية أكثر من كونه نزاعاً عرقياً، أي إنه عملية استبدال المستعمر مجموعة سكانية بالسكان الأصليين. إن التاريخ هنا مهم جداً، وذاكرة هذا الاستبدال تسبب إحياء للنزاع. إذاً، لحل هذا النزاع، يجب تحقيق العدالة بالسماح للاجئين الفلسطينيين بممارسة حقهم في العودة. ولن يكون هناك حل لهذا النزاع ما لم يتم دولياً الاعتراف بالمسؤولية الإسرائيلية عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين. ومن الممكن بالتأكيد أن تؤثر الحجة العرقية على السياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بتنظيم هجرة العودة (مكان إقامة القادمين الجدد الفلسطينيين؛ طبيعة التعويض عن الأراضي،.. إلخ). ولكنها ليست مبرراً لعدم العودة.

²⁰ Michael Dumper, "Introduction: The Comparative Study of Refugee Repatriation Programmes and the Palestinian Case," in: Michael Dumper, ed., *Palestinian Refugee Repatriation: Global Perspectives*, Routledge Studies in Middle Eastern Politics (London; New York: Routledge, 2006).

²¹ Rogge, "Repatriation of Refugees," p. 31.

²² Elazar Barkan, "Repatriating Refugees and Crossing the Ethnic Divide: A Comparative Perspective," paper presented at: The International Conference: "Refugee Repatriation - Process, Patterns and Mode of Transnationality: A Comparative Perspective," Palestinian Diaspora and Refugee Center, Shaml (Ramallah-Palestine) and International Migration, Spaces and Societies, Migrinter (Poitiers - France), 6-7 March 2004.

8- البعد الاقتصادي

على الرغم من أن بعض العائدين سوف يستهلكون موارد المكان الذي سيعودون إليه، فإن بعضهم الآخر سيحمل معه رأسمالاً وخبرات لدفع عجلة الاقتصاد. فقد بينت بعض الدراسات أن في كثير من الحالات رافق عودة اللاجئين تدفقاً لرؤوس الأموال والخبرات، وخاصة من أصحاب المهن، مما أدى إلى إيجاد استثمارات مختلفة بشكل واضح عن نوع الاستثمارات التي درست في العالم العربي، والتي يُنظر إليها على أنها عبارة عن إدخال أنماط استهلاكية جديدة وترفيهية غير إنتاجية، مما يؤدي إلى تضخيم العملة المحلية²³. وعلى العكس من بعض الدراسات التي أعطت توقعات استيعابية تتصّف بالتشاؤم، والتي رأت في اللاجئين العائد عقبة في طريق التنمية²⁴، فقد بينت دراسات أخرى أهمية عودة اللاجئين في إحياء اقتصاد بلد العودة، كدراسة نيكولاس فان هير²⁵ التي تستحق التوقف عندها. فهذا الكاتب يستحضر أربعة أمثلة على ذلك، الأول عودة حوالي 7.000 آسيوي إلى أوغندا بعد طرد 50.000 منهم من هذا البلد في العام 1972. وقد أدت هذه العودة إلى إحياء اقتصاد هذا البلد الذي كان يعيش أزمة خانقة. ويتعلق المثال الثاني بعودة 350.000 فلسطيني من الكويت وبقية دول الخليج إلى الأردن، إذ أدى ذلك إلى زيادة في عدد سكان الأردن بنسبة 10 بالمائة، حيث وصل إلى 3.8 ملايين نسمة تقريباً في العام 1995. وكان لذلك نتائج سلبية مباشرة، ولكن الفوائد كانت، وخصوصاً بعد مضي عامين، مهمة للاقتصاد الوطني الأردني. وفي هذه الحالة هناك عاملان لعبا دوراً مهماً: الأول هو أن أغلب العائدين هم من حملة الشهادات العليا أو من أصحاب المهن والخبرات، الأمر الذي سهل عليهم دخول سوق العمالة بسهولة. ويتعلق العامل الثاني بدخول رؤوس أموال كبيرة قدرها البنك المركزي الأردني في العام 1992 بحوالي 1.5 مليار دولار. ولعل السلوك الاقتصادي للعائدين والطريقة التي اندمجوا فيها بالمجتمع الأردني شكلاً دروساً مهمة للحالة الفلسطينية، بسبب وجود تشابه بين هؤلاء العائدين وجزء ممن يتوقع أن يعود إلى الأراضي الفلسطينية. أما المثال الثالث فيتعلق بعودة مفاجئة وقسرية لـ 300.000 بلغاري من أصل تركي، واندماجهم في تركيا في منتصف العام 1989. وفي هذا المثال كان للمساعدة الخارجية، وخاصة من المجموعة الأوروبية، دور مهم في تسهيل اندماج هذه الفئة واستيعابها في المجتمع التركي. وإذا كانت الأمثلة الثلاثة السابقة قد أدت إلى تحسن واضح في الاقتصاد الوطني أو المحلي، فالمثال الرابع الذي يعطيه فان هير هو على عكس ذلك، فقد كانت له نتائج سلبية جداً على المجتمع الأصلي،

²³ ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل، إنتقال العمالة العربية: المشاكل-الأثار-السياسات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، وندر فرجاني، سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

²⁴ انظر على سبيل مثال التقرير التي عملت المجموعة الأوروبية عليه في منتصف عام 1999 من خلال باحثين يونانيين هما تسرنانديس وهوليارس، والمتعلق بدراسة حول توقعات استيعاب اللاجئين العائدين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، في:

T. Charalambos and A. Huliaras, "Prospects for Absorption of Returning Refugees in the West Bank and the Gaza Strip," (Institute of International Economic Relations, December 1999) (Unpublished Report).

وبحسب هذا التقرير، فإن قدرة الضفة الغربية وقطاع غزة على الاستيعاب محدودة جداً، وإن أي عودة مكثفة للاجئين الفلسطينيين سوف تجعل الوضع الاقتصادي والسياسي هشاً، مما سيؤثر عكسياً على استقرار المنطقة. و يتسم هذا التقرير باستخدام منطق اقتصادي بطريقة ميكانيكية، حيث يتحول موضوع الاستيعاب إلى مجموعة أرقام استقرائية مستنتجة من أرقام حالية. وكأنه يُفترض أن حجم مساحة الأراضي الفلسطينية في مناطق أ و ب سبقي كما هي، وكأن الوضع الاقتصادي سيكون كما هو عليه الآن.

²⁵ Nicholas van Hear, *New Diasporas: The Mass Exodus, Dispersal and Regrouping of Migrant Communities*, Global Diasporas (Seattle, Wash.: University of Washington Press, 1998).

والمقصود هو عودة 800.000 يماني من دول الخليج في نهاية عام 1990، إذ أصابت اليمن أزمة اقتصادية حادة دامت مدة طويلة بسبب الانخفاض المفاجئ لعائدات هؤلاء المهاجرين²⁶.